ملايين الجياع والعاطلين عن العمل يمولون النفقات العسكرية الاميركية في العالم

في الوقت الذى يموت فيه اكثر من ٤١٠٠٠ الف طفل في البلدان النامية يوميا، ويتزايد سنويا عدد الناس الذين يعيشون تحت مستوى "الفقر المطلق" (يقترب عددهم حاليا من ٥٨٠ مليونا)، تسيطر الاحتكارات المتعددة الجنسية على ٤٠٪ من الانتاج الصناعي في هذه البلدان، وعلى نصف مبادلاتها الخارجية بما في ذلك حوالي ثلث صادراتها. وتؤلف الاحتكارات الامريكية الجزء الاكبر من الاحتكارات العاملة في آسيا وافريقيا وامريكيا اللاتينية، بحيث اعطى كل دولار وظفته هذه الاحتكارات في اقتصاد "البلدان النامية" ربحا يصل الى ٢٫٢٣ دولار.

ان حقيقة كون الاحتكارات المتعددة الجنسية، هي التي تحدد مستوى الاسعار العالمية لمنتجات الغذائية بما فيها الارز والحبوب، وهي منتجات يستخدمها اكثر من ٣٫٢ مليار انسان كمواد غذائية اساسية، تؤدى الى تحكم هذه الاحتكارات باسعار منتجات البلدان النامية.

في بداية الثمانينات ،كان ١٥ احتكارا من اكبر الاحتكارات المتعددة الجنسية يسيطرون على ٧٠٪ من الصادرات البترولية العالمية، وعلى ٨٠ - ٨٥٪ من البوكسيت والنحاس، وعلى ٩٠ - ٩٥٪ من فلزات الحديد، وعلى ٩٥٪ من الاخشاب ، وعلى ٨٥ - ٩٠٪ من التبغ والحبوب والقطن والقهوة والكاكاو، وعلى ٨٠٪ من الشاى ، وعلى ٧٠٪ من الارز. كل ذلك ، يؤكد بما لا يقبل الجدل ، ان الاحتكارات الامبريالية هي المسؤولة الى حد كبير عن موت عشرات الملايين من سكان الارض جوعا خلال السنوات الماضية.

والتدخل في الشؤون السياسية!!

ومن اجل الابقاء على ارباحها الهائلة، تتدخل الاحتكارات المتعددة الجنسية، بنشاط، في السياسات الداخلية والخارجية للبلدان المستقلة (بفتح الغين) ، وتخلق الكثير من الحواجز امام اعادة تنظيمها الاقتصادى - الاجتماعي ،وغالبا ما يترافق تدخلها الى اقتصاد هذه البلدان ، في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية،بدعم القوى السياسية الرجعية ،وتمارس نفوذها على ذلك الجو السياسي العديد من الاحتكارات العملاقة المعروفة مثل :"اى.تى.تى."،"جنرال موتورز"،"اى.سي.سي." و"اونيلفر"، وهذه الشركات ومثيلاتها ،تقبض حصتها من استغلال السكان والثروات الطبيعية وتقيم شبكة واسعة من الاتصالات التي تخدم اغراضها،وقد وصل الكثير من الباحثين الى ان استخدام "البلدان النامية" للتكنولوجيا العسكرية الغربية سرعان ما يزعزع اقتصادها، ان سبب استيراد وانتاج الاسلحة بالاعتماد على الدول الامبريالية، عقبات امام التوسع الاقتصادى، بحيث اصبحت الصناعة الحربية فرعا مسيطرا في الاقتصاد. وهذا بدوره يقود الى تفاقم الفقر،والبطالة(حسب تقديرات دقيقة، سيقترب عدد العاطلين عن العمل في "البلدان النامية" - حتى سنة الفين الى ١٫٤ مليار انسان)،وتفيد بعض التقديرات الحديثة نسبيا، ان الفرد الواحد في العالم ينفق سنويا على كل جندى ١٩٣٠ دولار، بينما لا يخصص سوى ٣٨٠ دولار على تعليم كل ولد في سن الدراسة.

البلدان الفقيرة تساهم في الابحاث العسكرية!!

ان "البلدان النامية" التي تنتج الاسلحة بترخيص من الخارج، تقدم الاعانات في تطوير الابحاث العسكرية للدول الامبريالية، ولهذا تساهم هذه الدول في ترسيخ نفوذ الامبريالية، بخلاف ادعاءاتها بأنها تسعى للتخفيف منه.

والمستوردات من البضائع العسكرية،خلافا للسلع المدنية، تهدر ثروات البلد المستورد، وحتى حينما تقدم على شكل "هبات" فان نفقات الصيانة والاصلاح والتكاليف اللازمة لخلق البنية التحتية الازمة لهذه الاجهزة، تقع بمجموعها على البلد المستورد. وهنا لا بد من الاشارة الى ان امن البلد النامي يضعف مع تدفق الاسلحة بدلا من ان يقوى، والدليل على ذلك العدد المتزايد من الصراعات المحلية في البلدان الافرو - اسيوية والامريكية اللاتينية خلال السنوات الماضية، هذه الصراعات التي للامبريالية مصلحة رئيسية في استمرارها من اجل توسيع تجارة السلاح.

نفقات عسكرية هائلة على حساب الشعوب المستغلة

تبين احصاءات عديدة ، ان الاعتمادات العسكرية تضاعفت في "البلدان النامية" ١٢٠ مرة(!) . وتبعا لذلك، يزداد، باضطراد ، عدد القوات المسلحة(في بداية الثمانينات كانت القوات المسلحة النظامية"للبلدان النامية" تضم ١٥ مليون انسان اى ٦٠٪ من اجمالي القوات المسلحة النظامية في العالم). هذا اضافة الى العدد الكبير من العاملين والموظفين مباشرة،في الصناعة العسكرية (اكثر من ٤٤٠٠ موظف وعامل).

وحسب هذه التقديرات ،فان حجم الاعتمادات العسكرية في العالم، بلغ خلال عام ١٩٨٤ ،٨٢٠ مليار دولار (بالاسعار الجارية).

اى حوالي ١٧٠ دولار لكل فرد في الكرة الارضية، فيما تبلغ النفقات العسكرية الان اكثر من ١٫٥ مليون دولار في الدقيقة.

ان كل ذلك يؤلف عبئا ثقيلا على "البلدان النامية"،اذ ينعكس على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها،وخصوصا على العملية التضخمية والتجارة واستخدام المواد الطبيعية والامن الاجتماعي.

وفي الحالات التي تزعم فيها انظمة بعض "البلدان النامية" التابعة للامبريالية ،بأن عسكرة بلادها ترجع الى رغبتها في الحصول على درجة عالية من الامن الداخلي والخارجي، وتتيح لها تخفيف ارتباطها السياسي تبين الممارسة خلاف ذلك، فشراء الاسلحة على حساب اقتصاد البلدان النامية، او محاولة خلق صناعة عسكرية "وطنية" تزيد من نفوذ البلدان الغربية المصدرة للاسلحة،وهي نفسها المصدرة "للتكنولوجيا" الحربية اللازمة لاقامة الصناعة الحربية "الوطنية"!!

وتفيد الاحصاءات، ان "البلدان النامية" تنفق ٩٫٥٪ من ناتجها الوطني السنوى على شراء الاسلحة والذخائر، ولا تخصص سوى ١٪ للخدمات الطبية و ٢٫٨ للتعليم، والبلدان الاكثر فقرا(مثل مصر) تنفق على اغراضها العسكرية ما يعادل انفاقها على تطوير زراعتها.

الجيش يحارب العمال في البرازيل

١٠٠ الف عامل يعلنون الاضراب لرفع رواتبهم

لا تزال اصداء عمليات الجيش البرازيلي واحتلاله لمواقع صناعة تكرير البترول تحتل مكانا بارزا في وسائل الاعلام. وكانت الانباء قد ذكرت ان جيش البرازيل شن اول معركة له منذ اكثر من عشر سنوات،عندما قام باحتلال عشر مصافي للبترول في مختلف انحاء البرازيل لكسر اضراب حوال ٥٠ الف عامل . وقد نفذت هذه العملية تحت شعار "حماية الاقتصاد الوطني"، وفي تطور لاحق قامت قوات اخرى من الجيش تساندها الدبابات والمدرعات باحتلال الموانيء الرئيسية لمنع اضراب عمال الموانيء . وبالاضافة الى ذلك يواجه النظام البرازيلي حملة احتجاج واسعة من قبل العمال الزراعيين الذين قام الاف منهم بتنظيم مظاهرات كبيرة احتجاجا على الضرائب الباهظة وتخفيض اسعار منتوجاتهم. هذا ويبلغ عدد عمال المصافي المضربين حوال ٥٥ الف عامل، بينما يبلغ عدد عمال الموانيء المضربين حوالي ٤٠ الف عامل. ويطالب عمال الموانيء بزيادة رواتبهم بنسبة ٢٠٠ بالمئة، كما يطالب عمال صناعة البترول بزيادة رواتبهم بنسبة ٧١٪ لمواجهة الانخفاض الهائل في معدلات الاجور بسبب ارتفاع نسبة التضخم الى ٥٠٠٪.

وافادت وكالات الانباء ان دخول الجيش الى مواقع العمال المضربين ادى الى زيادة تعقيد الوضع حيث يطالب العمال بانسحاب الجيش قبل الدخول في مناوضات لتسوية الامور.

عندما يختلف اللصوص تنفضح الاسرار

عندما يختلف اللصوص، تنفضح اسرارهم وممارساتهم الاجرامية التي يحاولون التستر عليها في الاحوال العادية . هذا ما تأكد مجددا عندما اعلن "ارتورو كروز" من قادة عصابات الكونترا المعادية للثورة الساندينية في نيكاراغوا عن استقالته وانسحابه من هذه العصابات.

لم يكتف "كروز" بتقديم الاستقالة، بل تحدث ايضا عن اسبابها،ونشرت احاديثه بعض وسائل الاعلام الاميركية ومن بينها صحيفة "نيويورك تايمز".

في البداية اعرب "كروز" عن خيبة امله ازاء نشاطات هذه العصابات التي انضم اليها قبل سنتين ،وقال "انني ارى منذ الآن انهم يعدون لبعث ديكتاتورية سوموزا (الديكتاتور المخلوع) في نيكاراغوا"، واضاف: ليس لديهم (اى العصابات) اى برنامج بديل لبرنامج الحكومة في ماناغوا ولذلك فهم ينتقلون من فشل الى آخر".

واعترف بعد ذلك "لقد انضممت الى الكونترا نتيجة لضغوط واغراءات اميركية، وهذا الاسلوب ينطبق ايضا على الاخرين، حيث لعبت وكالة المخابرات المركزية الاميركية "سي.اى.ايه" الدور الرئيسي في تشكيل الكونترا وتعيين قياداتها!! وقالوا لنا ،عليكم اقامة قواعد داخل نيكاراغوا، اعتقدنا ان مهمتنا ستكون سهلة، ولكننا كنا نصطدم دائما بمعارضة السكان ،ولمعالجة هذه المشكلة لجأنا الى عمليات قتل المدنيين لارهابهم لعل ذلك يدفعهم لعدم تأييد الحكومة ،وكانت النتيجة ان المواطنين انفضوا عنا واصبحنا في عزلة كاملة - باختصار لقد فشلنا"..

لقد جاءت هذه الاعترافات الصريحة من احد افراد الكونترا الذى احتل منصبا قياديا ومسؤولا في قيادة العصابات لمدة سنتين! ان هذه الاعترافات تجيب على اقوال ريغان وتوضح طبيعة "المدافعين عن الحرية" المزعومون الذين يتحدث عنهم!!

انهم مجرد عصابات ومجموعات من القتلة هكذا يقول احد قادتهم امامايقوله ريغان فهذامايجب ان يكون موضوع لجنة تحقيق جديدة تحاكمه وتصدر قرارها بشأنه قبل ان يفقد ذاكرته تماما كما حدث اثناء استجوابه عن قراره بارسال الاسلحة الى ايران !!

قوات اميركية الى منطقة الخليج

اكدت وكالة تاس السوفييتية للانباء ان واشنطن تجرى مباحثات سرية مع عدد من دول المنطقة بهدف نشر وحدات من الجيش الاميركي في اراضيها. ولم تذكر الوكالة اسماء هذه الدول.